



International Monetary Fund  
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/363  
للتنشر الفوري  
٣٠ يوليو ٢٠١٥

## المجلس التنفيذي يوافق على دعم مالي للعراق بقيمة ١,٢٤ مليار دولار أمريكي

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٢٩ يوليو ٢٠١٥ على تقديم دعم مالي للعراق بقيمة ٨٩١,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١,٢٤ مليار دولار أمريكي أو ٧٥% من حصة العضوية) بمقتضى "أداة التمويل السريع" (RFI – "Rapid Financing Instrument").<sup>١</sup> ويهدف هذا الدعم المالي إلى مساعدة العراق على تلبية الاحتياجات الراهنة والملحة في ميزان المدفوعات والميزانية العامة لعام ٢٠١٥ والتي ارتبطت بهجمات تنظيم "داعش" وهبوط أسعار النفط. وسيدعم التمويل المقدم من الصندوق برنامج السلطات الاقتصادي الحالي الذي يشمل إصلاحات هيكلية وتدابير لتصحيح أوضاع المالية العامة.

وعقب مناقشة المجلس التنفيذي المعنية بالعراق، أدلى السيد ميتسوهيرو فوروساوا، نائب المدير العام ورئيس المجلس بالنيابة، بالبيان التالي:

"تعرض العراق لصدمة مزدوجة من جراء هجمات تنظيم "داعش" وهبوط أسعار النفط العالمية، مما أحدث اتساعاً حاداً في العجز الحكومي وهبوطاً في الاحتياطيات الدولية. وتمضي سياسات السلطات لمواجهة هذه الصدمة في الاتجاه الصحيح، بما في ذلك إجراء تصحيح كبير في أوضاع المالية العامة والحفاظ على نظام سعر الصرف المربوط بالدولار. وستساعد الموارد التي تتيحها "أداة التمويل السريع" على معالجة احتياجات العراق الملحة المتعلقة بميزان المدفوعات والميزانية العامة. غير أن فجوات التمويل الكبيرة لا تزال قائمة في المالية العامة والحساب الخارجي.

"ولسد فجوات التمويل الكبيرة، يتعين العمل الدؤوب لتنفيذ سياسات السلطات، إلى جانب تدابير إضافية لتصحيح أوضاع المالية العامة وتحديد مصادر التمويل الداخلية والخارجية. وفي هذا السياق، سيكون من المهم تنفيذ الجدول الجديد لتسعيرة الكهرباء في أسرع وقت ممكن، أو اعتماد تدابير تعويضية. وبالنظر إلى المستقبل، ينبغي أن تضع السلطات الأساس لإصلاحات هيكلية متوسطة الأجل التي من شأنها دعم إدارة السياسة الاقتصادية الكلية بصورة أفضل وتعزيز صلابة الاقتصاد في مواجهة الصدمات".

<sup>١</sup> تقدم "أداة التمويل السريع" (RFI) مساعدات مالية سريعة ومحدودة للبلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية عاجلة، دون الحاجة إلى وجود برنامج كامل مع البلد العضو. ويمكن تقديم الدعم لتلبية مجموعة متنوعة من الاحتياجات العاجلة، منها الاحتياجات التي تنشأ عن صدمات أسعار السلع الأولية، والكوارث الطبيعية، والصراعات والفترات التالية لها، والطوارئ الناجمة عن الهشاشة. وتخضع الموارد التي تتيحها أداة التمويل السريع لحد أقصى سنوي قدره ٧٥% من قيمة حصة البلد المعني، بحد أقصى تراكمي قدره ١٥٠% من قيمة الحصة. وتقدم المساعدات المالية من خلال أداة التمويل السريع في شكل مشتريات مباشرة دون الحاجة إلى وجود برنامج كامل أو إجراء مراجعات.